اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 55

24—30 يناير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

«المركزي» يطالب البنوك بتجنيب مخصصات فصلية

ذكرت نشرة للمصرف المركزي انه يتعين على البنوك في الدولة تجنيب مخصصات على أساس فصلي اعتباراً من العام الجاري. وأصدر المصرف توضيحاً وكتيباً استرشادياً للبنوك بتاريخ 27 يناير الجاري ينصحهم باتباع الإرشادات التي صدرت في نوفمبر. وتتماشى التوجيهات الجديدة مع لجنة بازل لمعايير الإشراف البنكي. وقال مصرفي كبير: واجهت البنوك مشكلات في تفسير نشرة نوفمبر. تعتبر أحدث نشرة توضيحاً مفصلاً. وأضاف المصرفي: يؤكد البنك أيضاً أن المخصصات إلزامية كل فصل لأن بعض البنوك لم تتبع هذه الإرشادات العام الماضي. وقال البنك المركزي في وثيقة أن تاريخ تطبيق هذه الإرشادات هو الأول من يناير 2011. وجرى تصنيف القروض تحت خمس فئات هي عادية وتحت الملاحظة ودون المستوى ومشكوك في سدادها ومعدومة. وقال الكتيب انه لا يستلزم تجنيب مخصصات لأول فئتين لكن يتعين تجنيب مخصصات بنسبة 25 و50 و100 في المائة للفئات الثلاث التالية على التوالي.

تعليق

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض و التسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي و للحكومة أيضا خاصة في أثناء الأزمات الاقتصادية ، و عند اقتضاء الحاجة إلى مثل هذه القروض بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي ، أو كما جرت العادة على تسميته بـ (الملجأ الأخير للإقراض) (The Lender of Last Resort) كما أن الحكومة و بقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدتها و احتياطياتها النقدية لديه ، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين الجهاز المصرفي عن طريق أسلوب (المقاصة) . ففيما يتعلق بكونه مجمع لأحتياطيات المصارف ، فيلاحظ بأنه قد تولى هذه المهمة تاريخيا عندما كانت عوامل اليسر و الملائمة تحفز المصارف التجارية على إيداع فائض احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصدار (البنك المركزي فيما بعد) ، و بصفة خاصة عندما كان يتولى مهمة تسوية الحسابات فيما بين أطراف الجهاز المصرفي ، و لقد ترتب على إيداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) ووضعها تحت تصرف المصارف بمجموعها بهدف سد حاجة كل واحد منها من الأرصدة النقدية و بحسب تقدير البنك المركزي لهذه الحاجة على أن لا تتعارض تلبيته لهذه الحاجات مع أهداف وظيفته السابقة الذكر كرقيب على الائتمان المصرفي . أن تجميع هذه الاحتياطيات لدى البنك المركزي تؤمن سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز ، ولقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام المصارف التجارية بحكم القانون أو الأعراف المصرفية السائدة إلى إيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي والمعروفة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني (Required legal Reserve) و قد أصبحت هذه النسبة أداة من أدوات البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية و الائتمانية على نشاط المصارف التجارية . أما عن مهمته الأخرى كمقرض أخير للجهاز المصرفي و الائتماني من خلال تقديمه للقروض و التسهيلات المصرفية التجارية التي تتطلب منه ذلك ، سواء كانت تلبيته لحاجتها عن طريق تقديم القروض المباشرة أو غير المباشرة ، مثل إعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل هذه المصارف، أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة ، بهدف المحافظة على سيولة النظام الائتماني أو الجهاز المصرفي ، كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الإفراد والمشروعات .

المصدر : البيان

الدولية

الصادرات اليابانية تسجل أول ارتفاع منذ 3 سنوات
صفحة 02 ◄

الصين تتوقع أن يتباطأ نمو صادراتها إلي 10% في 2011
صفحة 02 ◄

الاقليمية

المصري يدخل على خط التهدئة ويؤكد توفر السيولة الكافية
صفحة 03 ◄

معدل البطالة في المملكة بلغ 10% العام الماضي
صفحة 03 ◄

المحلية

40 مليار درهم الإصدارات الإماراتية من السندات في 2010
صفحة 04 ◄

ارتفاع تكلفة تأمين ديون المنطقة
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
أشكال النفقات العامة
صفحة 05 ◄

الصادرات اليابانية تسجل أول ارتفاع منذ 3 سنوات

سجلت الصادرات اليابانية في العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 24.4% هو الأول في هذا القطاع منذ 3 سنوات. وأفادت وكالة الأنباء اليابانية "كيودو" أن الصادرات اليابانية ارتفعت بنسبة 24.4% في وقت توسع الفائض التجاري 2.5 أضعاف، ما يشير إلى حدوث تعاف من الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة الطلب المتزايد من الصين واقتصاديات آسيوية أخرى. وأصدرت وزارة المالية اليابانية بياناً أوضحت فيه أن قيمة الصادرات قدرت بـ67405.9 مليار ين أو ما يعادل 821 مليار دولار. وذكرت أن الصادرات اليابانية تراجعت بنسبة 33.1% في العام 2009 نتيجة الأزمة المالية التي تلت إفلاس بنك ليمان براذرز الأميركي في أيلول/سبتمبر 2008. وأظهرت الأرقام المسجلة في ديسمبر الماضي تعافياً أيضاً بعد تراجعات نتيجة تباطؤ الإنتاج في دول شريكة تجارياً مثل الصين وتايوان وكوريا الجنوبية التي تستورد قطعاً تقنية من اليابان. وارتفعت الصادرات في الشهر الأخير من العام 2010 بنسبة 13% عما كانت عليه في الـ2009 وبلغت 7112.8 مليار ين وهو نمو يسجل للشهر الـ13 على التوالي. وتوسع الفائض التجاري بنسبة 34.1% ليبلغ 727.7 مليار ين."يو بي أي"

المصدر: **:** العرب اونلاين

الصين تتوقع أن يتباطأ نمو صادراتها إلي 10% في 2011

قال وزير التجارة الصيني تشن دي مينغ أن الصين ليست في حاجة إلي أن ترفع قيمة عملتها لأسباب تتعلق بالتجارة لان نمو صادراتها سيتباطأ إلي 10 بالمائة هذا العام كما أن فائضها التجاري من المنتظر أن ينكمش بحلول 2015 . وقال تشن أن الواردات إلي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ستنمو على الأرجح بخطى أسرع من الصادرات هذا العام. ورفض دعوات تحث الصين على السماح لعملتها اليوان بالارتفاع للتصدي للفائض التجاري ودعا بدلا من ذلك الدول صاحبة عملات الاحتياطي العالمي -في إشارة إلي الولايات المتحدة- إلى منع عملاتها من الانخفاض. وقال تشن "أن يطلب من الصين رفع قيمة عملتها لأسباب تتعلق بالتجارة فهذه حجة غير سليمة." وفي 2010 سجلت صادرات الصين نموا بلغ حوالي 30 بالمائة. وانضمت الصين إلي منظمة التجارة العالمية قبل عشر سنوات وتخطت المانيا في العام الماضي كأكبر مصدر في العالم. وقال تشن انه لا يرى احتمالات تذكر لحرب عملات أو حرب تجارية لكن من الضروري أن تستمر اليقظة بشأن توترات أسعار الصرف. وسمحت بكين لليوان بأن يرتفع تدريجيا وأظهر مسح لرويترز أن من المرجح أن يصل سعر صرف العملة الصينية إلي 6.3 مقابل الدولار بحلول نهاية 2011 من 6.586 حاليا. وقال تشن أن ارتفاع اليوان قد يساعد في التصدي للتضخم لكنه قد يترتب عليه أيضا مشاكل أخرى

المصدر: **:** رويترز

كاميرون وغايتنر يختلفان في دافوس حول حلول الأزمة الاقتصادية

اقترح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي وضع خطة تقشف قاسية ووزير الخزانة الأميركي تيموثي غايتنر في دافوس حلولا شبه متعارضة لإنعاش النمو في بلديهما . ودافع كاميرون أمام صانعي القرار المجتمعين في المنتجع الشتوي السويسري في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي يوم أمس عن خطط التقشف الأوروبية الرامية إلى التخلص من حالات العجز الحادة في الموازنات ، وقال إن الأولوية الأهم لأوروبا ينبغي أن تكون القضاء " على شبح الديون السيادية الهائلة ". ووعد رئيس الوزراء البريطاني بالاستمرار في الخطة على الرغم من أرقام النمو المخيبة للأمل التي نشرت يوم الثلاثاء الماضي ، مشيرا إلى أن التقليص الحاد في نفقات بلاده سمحت بالمحافظة على تصنيفها الائتماني " ايه ايه ايه " وهو الأعلى وتقليص نسبة الفائدة المترتبة على لندن مقابل قروضها .

من جانبه اعتبر غايتنر أن تقليص العجز العام عبر الاقتطاع الحاد من النفقات ليس " منطقيا " مؤكدا أن ذلك يهدد بتدمير نمو بالكاد ينبثق . وقال " البعض يريد المضي سريعا باتجاه إجراء اقتطاعات كبرى في نفقات" الحكومات ، مؤكدا أن هذه الطريقة ليست منطقية .

المصدر: **:** ايلاف

نمو الاقتصاد الأمريكي 3.2 % في الربع/4 من 2010

قالت وزارة التجارة الأمريكية إن اقتصاد البلاد نما بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي في الربع الأخير من 2010 وذلك مقارنة مع 2.6 بالمائة في الربع الثالث. وجاءت الأرقام أقل قليلا من توقعات الاقتصاديين التي بلغت 3.5 بالمائة. ونما الاقتصاد 2.9 بالمائة في عام 2010 بالكامل وهو أكبر نمو منذ 2005. وكان الاقتصاد قد انكمش بنسبة 2.6 بالمائة في 2009. كما ارتفع معدل الإنفاق الاستهلاكي -الذي يشكل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي- 4.4 بالمائة وهي أسرع وتيرة منذ الربع الأول من 2006.

المصدر: **:** رويترز

المصري يدخل على خط التهدئة ويؤكد توفر السيولة الكافية

قال نائب محافظ البنك المركزي المصري إن احتياطيات البنك المركزي قوية والبنوك تتمتع بالسيولة وإن أي هروب لرؤوس أموال الساخنة من المستثمرين أجانب سيكون قصير الاجل، مضيفا أن البنوك ستظل مغلقة غدا الأحد. وتأتي التصريحات بعد خمسة أيام من الاضطرابات السياسية والاحتجاجات المطالبة بتنحي الرئيس المصري حسني مبارك. وأبلغ هشام رامز نائب محافظ البنك رويترز كل الحسابات آمنة. "السيولة متوافرة. البنوك تتمتع بالسيولة. حسابات العملاء آمنة. كل شيء منظم. لا نعاني من مشكلة". وقال عن احتياطيات البنك التي بلغت 36 مليار دولار في نهاية ديسمبر /كانون الأول "نحن مستعدون. احتياطياتنا قوية جدا. لا مشكلة لدينا". وأضاف أن البنك لم يتدخل في سوق الصرف الأسبوع الماضي.

المصدر: رويترز

تونس تعوّل على موسم التخفيضات لدرء الركود

يعوّل القطاع التجاري والاقتصادي في تونس كثيرًا على موسم التخفيضات الموسمية الذي حددت وزارة التجارة موعد بدايته اليوم ليستمر قرابة خمسة وأربعين يومًا يحرص التونسيون خلالها على اقتناء مستلزماتهم بنصف الأسعار المعمول بها طوال العام. ويواجه موسم التخفيضات امتحانا عسيرًا مع انطلاقته وسط التداعيات الاقتصادية والسياسية للاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البلاد منذ منتصف الشهر الحالي، علاوة على تصاعد مخاوف مؤسسات تجارية من شبح الركود. وتأمل المؤسسات والمتاجر في تونس بأن يتجاوز الاقتصاد المحلي الذي تكبد خسائر تقدر بملياري دولار خلال الشهر الحالي تبعات الاضطرابات في أسرع وقت، غير أن مجموعة منها طالبت تأجيل انطلاق موسم التخفيضات خشية تأثير الأوضاع الراهنة سلبًا على وتيرة إقبال التونسيين على المهرجان. وعلى الرغم من استعادة الأسواق في تونس جزءًا كبيرًا من نشاطها الطبيعي، لكن هناك مراكز وشركات تجارية مازالت مقفلة بعدما تعرضت لعمليات نهب وحرق أثناء فترة الاضطرابات التي عرفتها تونس خلال الشهر الحالي. وقدر المركز التجاري، الذي يعد من أكبر المراكز في البلاد، الخسائر التي منى بها جراء عمليات النهب والتخريب أثناء فترة الاضطرابات بـ (20.1 مليون دولار) بعدما شملت أعمال النهب نحو 50 % من المحال التجارية وانهيار السوق المخصص لبيع المواد الغذائية والاستهلاكية بالكامل.

المصدر: وكالة الأنباء السعودية - واس

دول التعاون توقع مع ماليزيا اتفاقية اقتصادية في أبوظبي الأحد

توقع دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الجانبين في مدينة أبوظبي الأحد المقبل. وقال الأمين العام للمجلس عبدالرحمن العطية في تصريح صحافي اليوم إن التوقيع على هذه الاتفاقية ينطلق من العلاقات التاريخية الوثيقة القائمة بين الجانبين، مؤكدًا أن الاتفاقية تعبّر عن رغبة الجانبين في رفع مستوى هذه العلاقات إلى أقصى ما يمكن أن تحققه إمكانيات الجانبين. وأوضح العطية أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين دول المجلس وماليزيا والتعاون الفني بينهما في كل المجالات وتشجيع التواصل بين أصحاب الأعمال من الجانبين. كما تهدف الاتفاقية إلى "تكثيف الأنشطة المشتركة لتحقيق ذلك من خلال تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بينهما تجتمع دوريا لوضع الآليات اللازمة لذلك". وكان المجلس الوزاري الخليجي وافق في شهر سبتمبر الماضي على إبرام هذه الاتفاقية مع ماليزيا وفوض وزير الخارجية الإماراتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري بالتوقيع عليها نيابة عن دول المجلس.

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية - كونا

وزير العمل السعودي:معدل البطالة في المملكة بلغ 10% العام الماضي

كشف وزير العمل السعودي المهندس عادل فقيه أن معدل البطالة في المملكة بلغ 10' خلال العام الماضي. ويعمل أغلب السعوديين في القطاع العام. لكن على النقيض من دول الخليج الأخرى مثل الكويت لا يحصل جميع المواطنين تلقائيا على وظيفة، وذلك نظرا للنمو السريع في عدد سكان المملكة السعوديين البالغ حاليا 19 مليون نسمة.وكان معدل البطالة في المملكة التي تملك أكثر من خمس الاحتياطيات النفطية العالمية قد ارتفع إلى حوالي 10.5 في المائة في 2009 من 8.2 في المائة في عام 2000 مما أثار بعض الاحتجاجات. وسعيا لخلق آلاف الوظائف الجديدة الذي يهيمن عليه النفط أطلقت السعودية في عام 2008 خطة إنفاق بقيمة 400 مليار دولار على مدى خمس سنوات.ولم يستبعد وزير العمل المهندس عادل فقيه تزايد البطالة في المملكة، فضلا عن انخفاض رواتب موظفي القطاع الخاص في ظل تزايد أعداد السكان خلال السنوات المقبلة، قائلا 'يجب أخذ الخطوات اللازمة، لأنه من المتوقع انخفاض الرواتب خصوصا في القطاع الخاص وزيادة نسبة البطالة'، مبينا أن القطاع الخاص يبحث عن أفضل الكفاءات في كل مكان وبأقل الرواتب.وأكد فقيه أن معدل البطالة في المملكة بلغ 10' خلال العام الماضي، موضحا أن الوزارة تطمح إلى توفير 3 ملايين وظيفة من أصل 5 ملايين ذات رواتب مرتفعة ليكون الحد الأدنى لراتب الموظف السعودي 4 آلاف ريال، مشيرا أن نحو 10 ملايين مقيم يعملون في المملكة.

المصدر: ايلاف

40 مليار درهم الإصدارات الإماراتية من السندات في 2010

تصدرت الإمارات دول المنطقة في إصدارات الصكوك والسندات خلال العام 2010، بعد أن شهدت إصدارات بقيمة 40 مليار درهم تقريباً (نحو 10,7 مليار دولار)، وذلك من إجمالي الإدارات الخليجية البالغة 26 مليار دولار، تلتها قطر بإصدارات بقيمة 8,8 مليار دولار، بحسب تقرير لـ«دويتشه بنك» الألماني. ورجح دويتشه بنك أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً خلال العام 2011 بنسبة تصل إلى 3,3%، وذلك بالاستفادة من مؤشرات التعافي التي أخذت تظهر على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة. وتوقع دويتشه بنك في تقرير له صدر أمس حول اقتصادات الشرق الأوسط أن تعود بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تسجيل مستويات نمو مرتفعة هذا العام، مرجحا أن ينمو ناتج اقتصادات دول المجلس مجتمعة في 2011 إلى 6% مقارنة مع تقديرات للعام 2010 بلغت 4,5%. ورشح التقرير أسواق الإمارات وقطر للانضمام إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة وذلك لما يحظيان به من خيارات أفضل مقارنة مع بقية أسواق المنطقة، لافتا إلى أن فتح السوق المالي السعودي أمام المستثمرين الأجانب يمثل بدوره نقطة تحول مهمة للمملكة وللمنطقة، لأنه سوف يوسع نطاق حصة الاستثمارات الأجنبية من جهة ويزيد السيولة ويقلل من التقلبات من جهة أخرى. وتزامن إطلاق دويتشه بنك لتقريره هذا مع انعقاد مؤتمره الإقليمي السنوي الثالث حول أسواق الأسهم في المنطقة، التي يتوقع أن تشهد هذا العام بداية تحسن في معدلات الأداء حسب توقعاته. ويشارك في المؤتمر، والذي يعقد على مدار يومين، قرابة 30 شركة رائدة إقليمياً وأكثر من 130 من عملاء البنك. ويشهد المؤتمر هذا العام زيادة ملحوظة في أعداد المستثمرين الأجانب والذين يرون في أسواق الأسهم الإقليمية فرصة استثمارية جيدة في ضوء التقييمات المغرية وزيادة معدلات التداول البينية.

المصدر: الاتحاد

أكثر من 38 مليونًا نقلهم مترو دبي العام الماضي

أعلن مطر الطاير رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات في دبي أن وسائل النقل الجماعي في الهيئة التي تشمل مترو دبي وحافلات المواصلات العامة ووسائل النقل البحري إضافة إلى سيارات الأجرة نقلت في عام 2010 أكثر من 332 مليون شخص مقارنة بنحو 288 مليون و777 ألف شخص في عام 2009. وقدر متوسط عدد المستخدمين يوميًا في عام 2010 بنحو 957 آلاف شخص مقارنة بنحو 800 ألف شخص في 2009. مؤكدًا أن هذا الرقم مرشح للنمو مع اكتمال افتتاح محطات الخط الأحمر لمترو دبي وتشغيل الخط الأخضر الذي سينتهي العمل فيه وفقا للبرنامج الزمني المعتمد في أغسطس/آب 2011. وقال الطاير انه انطلاقا من الخطة الإستراتيجية للهيئة في تحقيق التكامل بين منظومة النقل الجماعي والمنبثقة من خطة دبي الإستراتيجية لقطاع البنية التحتية والرامية إلى توفير نظام طرق ونقل متكامل يضمن انسيابية الحركة ويوفر أفضل مستويات السلامة لكل مستخدمي النظام عملت الهيئة على تطوير منظومة النقل الجماعي وجعلها الخيار المفضل لتنقل الناس في الإمارة وذلك في إطار تحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية للهيئة وهو تقليل استخدام المركبات الخاصة وزيادة استخدام النقل الجماعي من 6 % عام 2009 إلى 30 % عام 2020، حيث وصلت هذه النسبة في عام 2010 إلى 11 %. وأضاف أن عدد مستخدمي حافلات المواصلات العامة في عام 2010 بلغ قرابة 113 مليون شخص، فيما قدر عدد مستخدمي الحافلات يوميًا بحوالي 314 ألف راكب. وبلغ عدد مستخدمي وسائل النقل البحري التي تشمل العبارات والباص المائي العام الماضي قرابة 15 مليون و350 ألف شخص، حيث تنقل العبرات يوميًا حوالي 42 ألف شخص فيما ينقل الباص المائي حوالي 877 شخصًا. وأشار إلى أن مترو دبي نقل 38 مليون و888 ألف شخص. وقدر متوسط عدد مستخدمي المترو يوميًا في الوقت الحالي بنحو 149 ألف شخص، وسيرتفع هذا الرقم مع اكتمال تشغيل المحطات الثلاث المتبقية على الخط الأحمر. فيما سيشهد عدد ركاب المترو قفزة كبيرة مع تشغيل الخط الأخضر في النصف الثاني من العام الجاري، حيث يخدم هذا الخط مناطق حيوية وذات أنشطة تجارية وحكومية وكثافة سكانية كبيرة.

المصدر: وكالة أنباء الإمارات

ارتفاع تكلفة تأمين ديون المنطقة

ارتفعت تكلفة تأمين ديون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل حاد أمس في ظل قلق المستثمرين بشأن الاستقرار السياسي في المنطقة. وارتفعت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون مصر لأجل خمس سنوات بمقدار 17 نقطة أساس إلى 405 نقاط هو أعلى مستوى لها منذ ابريل 2009 وفقا لمؤسسة ماركت. وقفزت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون المغرب لأجل خمس سنوات بمقدار 23 نقطة أساس إلى 203 نقاط وهو أعلى مستوى لها في 18 شهرا. وجرى تداول مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون تونس لأجل خمس سنوات عند أعلى مستوى في 18 شهرا البالغ 205 نقاط دون تغيير عن إغلاق أول من أمس الخميس. وفي السعودية التي ليس لديها سوق نشطة لمبادلات الالتزام مقابل ضمان قفزت العقود الآجلة للدولار مقابل الريال لأجل عام واحد إلى أعلى مستوى في عامين وهو ما يعكس توقعات بتراجع العملة السعودية في غضون 12 شهرا. وارتفعت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون إسرائيل لأجل خمس سنوات أيضا بعدما أعلنت إسرائيل إجراءات لكبح تدفقات أموال المضاربة بينما واجهت الأصول التركية ضغوطا بسبب ارتفاع حاد في عجز ميزان المعاملات الجارية التركي. وارتفعت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون إسرائيل لأجل خمس سنوات بمقدار تسع نقاط أساس إلى أعلى مستوى في 18 شهرا عند 134 نقطة في حين ارتفعت مبادلات الالتزام مقابل ضمان لديون تركيا بمقدار خمس نقاط أساس إلى 159 نقطة وهو أعلى مستوى لها في أربعة أشهر.

المصدر: البيان

يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام . ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر ، والتي تمثل أركان النفقة ، وهي : العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي ، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة ، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام .

ثانياً ـ أشكال النفقات العامة

توجد للنفقات العامة صور متعددة ، يمكن تحديدها بما يأتي :

1 - **المرتبات والمرتبات التقاعدية** (المعاشات الحكومية) : إن الأجور والمرتبات تعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة فعلاً ثمناً للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها ، أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سناً من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذراً ، فإحالتهم الدولة إلى التقاعد . وقد تلجأ الدولة إلى تسخير الأفراد للقيام ببعض الأعمال لفترة من الزمن ، أو قد تولي الدولة أفراداً آخرين من المجتمع مناصب عامة ، دون أن تلتزم بتقديم أي أجر لقاء ذلك ، فالخدمات المجانية تشوبها غالباً عيوب متعددة منها تفشي الرشوة ، إضافة إلى المتاعب التي يتعرض لها الفرد من جراء مراجعته للإدارات التي يديرها موظفون لا يقبضون مقابل للخدمات التي يؤدونها . في حين عندما تقوم الدولة بتقديم أجور أو مرتبات لقاء خدمة يؤديها الأفراد للدولة ، يجعلها تحصل على الكفاءات المطلوبة ، كما أن من أهم واجبات الدولة في العصر الحديث هو ضرورة توفير العمل للموظفين وإتاحة الفرصة لحصولهم على أجور عادلة مقابل هذا العمل . تمثل مرتبات الموظفين الفئة الاجتماعية الأكبر حجماً من العاملين في قطاعات الدولة ، وتقدم الدولة لها أجوراً ومرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها لها ، وعلى الدولة أن تراعي أسساً معينة عند تحديد هذه الأجور يمكن إيضاحها بما يأتي :

- تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء تكاليف المعيشة ، ذلك لان الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية لسد نفقات العيش المناسب قد يدفعه الأمر إلى البحث عن مصادر غير مشروعة كالرشوة أو السرقة من الأموال العامة وعندئذ يصاب الجهاز الإداري بالفساد .

- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع اخذ المؤهل العلمي والفني للموظف بنظر الاعتبار ذلك لان طبيعة الأعمال التي يقدمها الموظفون مختلفة ، إذ أن العمل اليدوي يختلف عن العمل الفني الماهر والفكري واستخدام التكنولوجية الحديثة .

- إذا حددت الدولة المرتبات والأجور بصورة مناسبة فأنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة في عمل معين ، إذ قد تستخدم هذه المشروعات أسلوب إغراء الموظف الذي يعمل في الجهاز الإداري عن طريق المرتب .

- عند تحديد المرتبات على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى هذه الأجور والمرتبات السائدة في البلدان المجاورة أو المتقدمة اقتصادياً، بخاصة وأن بعض الدول تقدم امتيازات لحاملي الشهادات والاختصاصات النادرة ، إذ لو أهملت الدولة هذا الجانب فأنها ستدفع أبناءها من أصحاب الكفاءات إلى الهجرة .

- على الدولة أن تقوم بإصدار قانون عام يتناول تنظيم مرتبات الموظفين ، موضحاً شروط التعيين في الخدمة العامة وشروط الترقية في السلم الوظيفي بحيث يصبح هذا الأمر معروفاً وثابتاً لدى الجميع .

ويقصد بالمرتبات التقاعدية المبالغ النقدية الذي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهرياً) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا من السن ما يجعل استمرارهم في الخدمة العامة أمراً متعذراً فأحالتهم الدولة على التقاعد بطلب منهم أو برغبة منها .

ولا يتشابه المرتب التقاعدي مع التأمين لأن الأخير يتم دفعه وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين المؤمن والمؤمن لصالحه في حين أن المرتب التقاعدي تدفعه الدولة بصرف النظر عن ذلك ، كما أن علاقة الموظف بالدولة هي ليست علاقة تعاقدية . كذلك يختلف المرتب التقاعدي عن المكافأة لأن من أبرز خصائص الأخيرة أنها تدفع لمرة واحدة أو عدة مرات ، في حين أن المرتب التقاعدي يتصف بالدورية والانتظام .

2 - **شراء السلع والخدمات** : تمثل قيم الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة ، وتظهر عند معالجة هذه الحالة المسائل الآتية :

أ - من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف على عملية الشراء فقد تكون هذه السلطة مركزية واحدة ، أو سلطات لامركزية متعددة أن مسألة الحصول على الأدوات والمعدات والأثاث وغيرها وتحديد نوعيتها يتطلب خبرة ودراية معينة في عملية الشراء ، لذلك يعهد أمر توفيرها إلى الجهات المختصة وهي إدارة المشتريات . أما إذا كان موضوع الشراء متعلقاً بعقود الأشغال العامة ، فإن أمر الحصول عليها وتنظيمها والإشراف عليها يجب أن يودع إلى السلطة المركزية ، لأنها تحتاج إلى خبرة أكبر وإمكانات أكثر والسلطة المركزية اقدر من غيرها على توفير ذلك .

ب - من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات فقد تقوم بذلك الهيئات العامة عن طريق شراء هذه الاحتياجات من السوق مباشرة ، أو أن تكلف لتوفير هذه الاحتياجات المقاولين والموردين المختصين بعملية الشراء ، ومن ابرز عيوب أسلوب الشراء المباشر من السوق ، أنه لا يحفز الموظف المعني بالشراء إلى أخذ الوقت الكافي لتقدير الحاجة إلى الشراء واختيار مصدر التوريد والتفاوض على

الأسعار والشروط الأخرى التي يحددها العقد ثم تتبع عملية الشراء حتى تصل المواد أو الآلات أو المهمات المشتراة إلى المخازن المطلوبة . لذلك تلجأ الدولة إلى المقاولين المختصين ، لأن لديهم خبرة كافية بأوضاع السوق وأسعار المواد والسلع وأنواعها ، غير أن الدولة الاشتراكية تتولى هذا الأمر بنفسها أو بواسطة أجهزتها المتخصصة بالشراء .

جـ- من حيث الأسلوب الذي يتم به الحصول على المقاولين ، هل هو طريق المناقصة أو الإحالة المباشرة لذوي الممارسة .

إن المناقصة هي دعوة سرية بشروط معلنة ، ويقدم الراغبون للاشتراك بها عروضهم وعطاءاتهم للتعاقد على الأشغال العامة ، أو توريد مهمات وأدوات ومواد إلى الدولة ، أما الممارسة فهي أن تعقد الدولة اتفاقاً مع مقاول مختص بالشراء . دون أن تعلن مسبقاً عن طبيعة العمل الذي تريد القيام به في شكل مناقصة ، وتلجأ الإدارات المختصة إلى هذا الأسلوب عندما تتوسم في احد الموردين الكفاءة والإخلاص المعينين للقيام بمهمة الشراء . هذا ويبقى أسلوب اللجوء إلى المناقصة هو الأفضل لأنه الطريق الأسلم ، غير أن هذا لا يمنع من استخدام الطريق الثاني إذا وجدت الدولة ما يبرر اللجوء له .

3 - الإعانات الحكومية :

يمكن تعريف الإعانات بأنها تيار من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو للهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليه الدولة من الجهة المستلمة للإعانات ويمكن تقسيم الإعانات إلى قسمين : الأول إعانات دولية ، والقسم الثاني إعانات داخلية

أ - الإعانات الدولية : وتتمثل في المبالغ النقدية أو العينية التي تقدمها دولة معينة إلى دولة أخرى . أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات إذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى ، بسبب مشاركة الأخيرة لها في الاتجاه السياسي ، أو قد تكون لأسباب حسن الجوار والإنسانية مثل مساعدة الدولة المتضررة من الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الزلازل أو الإعصار .

ب - الإعانات الداخلية : وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتوجه لأغراض إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية .

الإعانات الإدارية : وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها ، وتقرر الدولة هذه الإعانات على أساس أنها تتحمل جزءاً من نفقات هذه الهيئات وقد يتم تخصيص هذه المبالغ لتغطية العجز المالي في ميزانياتها ، أو لتلافي الكوارث الطبيعية أو الحالات الطارئة . وتستخدم الدولة هذه الإعانات كسلاح لمراقبة أعمال تلك الهيئات وإرغامها على السير باتجاه السياسة العامة للدولة .

الإعانات الاقتصادية : وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية ، وهدفها تشجيع وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة ارتفاع الأسعار كإعانات التصدير التي تدفعها بعض الدول إلى المشروعات المخصص إنتاجها للتصدير كما تأخذ صورة مدفوعات نقدية للمشروعات والمنتجين ، وهدف هذه الإعانات هو توفير السلع والخدمات للمواطنين بأقل كلفة ممكنة .

الإعانات الاجتماعية : وهي مبالغ تدفعها الدولة إلى الهيئات أو الأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية ، مثال ذلك الإعانات التي تخصصها الدولة للأفراد العاطلين عن العمل وأساس هذا المفهوم هو أن الدولة لا تتخلى عن الموطنين عندما يتعطلون عن العمل ، لان رعاية هؤلاء يدرج ضمن واجبها الاجتماعي .

الإعانات السياسية : وهي المبالغ التي تقدمها الدولة إلى المنظمات والمؤسسات التي تربطها بالدولة رابطة سياسية على مستوى الفكر والعمل .

4 - تسديد أقساط وفوائد الدين العام :

يعرف القرض العام بأنه دين مستحق على الدولة أو هيئة عامة تتعهد بموجب عقدة الذي يصدر به قانون بسداد أصله وفوائده بشروط محددة ، والأصل في القرض العام أن يكون اختيارياً ، أي يكون للمقرضين من الأفراد أو الهيئات حرية الاكتتاب فيه أو الامتناع عن ذلك ، وأن يخصص لتمويل إنفاقات عامة معينة يحدده قانون القرض ، غير أن استمرار استعانة الدولة بالقروض العامة التي لم تعد مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة والتجائها إلى القروض الإجبارية ، وعدم تخصيص قيمتها لتمويل نفقات محدده ، جعلت القروض العامة في الوقت الحالي تقترب في طبيعتها من الضرائب . والقروض العامة قد تكون داخلية يقتصر الاكتتاب فيها على الأشخاص التابعين للدولة ، أو خارجية يكتتب فيها أشخاص ليسوا من رعايا الدولة ، كما قد تكون القروض العامة قصيرة الأجل كأذون الخزانة العامة التي تستعين بها الدولة لسد عجز نقدي بحيث يتم سدادها خلال السنة المالية ، أو أن تكون متوسطة وطويلة الأجل ، تتعهد الدولة بسدادها بعد فترة تزيد عن سنة ، وقد تصل إلى عشرات السنين ، بحسب طبيعة الإنفاق الذي تقوم القروض بتمويله ، بل قد لا تحدد الدولة اجل سداد القرض وهو ما يسمى بالدين المؤيد .